الأمم المتحدة

UNW/2014/5

Distr.: General
18 July 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠١٤، المعقودة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة) لعام ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي قادرة أحمد حسن (جيبوتي) في منصب نائبة للرئيس تمثل الدول الأفريقية.

٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعماله المؤقت المشروح وخطة عمله للدورة السنوية (UNW/2014/L.3)، كما أقر التقرير عن دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (UNW/2014/1). ووافق المجلس التنفيذي أيضا على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤، المقرر عقدها يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر.

٤ - واعتمد المجلس ثلاثة مقررات (٢/٢٠١٤ و ٣/٢٠١٤ و ٤/٢٠١٤) على النحو الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير.

140814 140814 14-57867 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – الكلمات الافتتاحية

٥ – قدم غونسالو كونكي رئيس المجلس التنفيذي (أوروغواي) في خطابه الاستهلالي لمحة عامة عن بنود جدول الأعمال المعروضة على المجلس. وذكر أن عدم المساواة بين الجنسين هو أحد أخطر أشكال التمييز في جميع البلدان والثقافات والمجتمعات، وشجع الدول الأعضاء على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكفالة تحقيق أهدافها المالية لعام ٢٠١٤. ونوه بأن الدورة السنوية تنعقد أثناء حملة عالمية لاستعراض منهاج العمل المنبثق عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (منهاج عمل بيجين) والاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لوضع المنهاج، ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة مشاركة تامة في تلك العملية.

٦ – أما فومزيلي ملامبو نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية للهيئة، فقد أشارت في كلمتها الافتتاحية إلى أن الهيئة مجهزة تجهيزا جيدا ومستعدة للعمل مع جميع القطاعات، نظرا لحضورها في ٨٩ بلدا والدعم الذي تقدمه لـ ٩٦ بلدا. وأشارت إلى تحديات مختلفة من قبيل عدم التمثيل الكافي للنساء في مراتب القيادة وصنع القرار، وارتفاع نسبهن في صفوف الأميين والفقراء، وانتشار وباء العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. وأكدت أن الهيئة تغتنم فرصة العد التنازلي لعام ٢٠١٥ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع الصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعملية الاستعراض والتقييم المتعلقة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، لوضع قضية المرأة والفتاة في صميم جدول الأعمال العالمي. وسلطت الضوء على الاستعدادات للأحداث الوطنية والعالمية المقبلة المتعلقة باستعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والاحتفال بذكراه السنوية العشرين، ودعت أعضاء المجلس التنفيذي إلى مواصلة التعاون.

٧ – وفيما يتعلق بالدورة الثامنة والخمسين للجنة، شكرت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والأمينة العامة المساعدة نائبة المديرة التنفيذية للدعم الدولي الحكومي والشراكات الاستراتيجية وفريقها على الساعات الطويلة المكرسة لتلك العملية التي خرجت بنتائج ناجحة.

٨ – وضربت أمثلة على الإنجازات المحققة خلال عام ٢٠١٣، على النحو المبين في تقريرها عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٣، مشيرة إلى التقدم المحرز في مجالات مثل تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة والدور القيادي للمرأة ومشاركتها في السلام والأمن، في إطار قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبدء إصدار مذكرة توجيهية بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأعلنت استهلال

الهيئة مؤخرا أعمال مجلسها الاستشاري المعني بقيادات القطاع الخاص، الذي تعتزم الهيئة الدخول في شراكة معه بخصوص برامج توفير فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وإنهاء العنف ضد المرأة، وجمع الأموال.

٩ - وبشأن موضوع التقييم أشارت إلى مجالات تتطلب بعض التحسينات، وأعلنت التزامها شخصيا بكفالة تمويل مكتب التقييم المستقل بالكامل. وأعربت عن تقديرها للعمل الذي يقوم به كل من مكتب التقييم المستقل، واللجنة الاستشارية للتقييم، وأعضاء المجلس التنفيذي، ولما أبدوه من تعاون بناء مع الهيئة.

١٠ - وأكدت أن تعبئة الموارد لا تزال تشكل تحديا رئيسيا، قائلة ”لقد حان الوقت لإنهاء حالة النقص التاريخي في الاستثمار لصالح المرأة“. وأضافت أن تعبئة الموارد أُعلنت أولوية مؤسسية، وشددت على كونها مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء. وتوجهت بالشكر إلى عدد من الدول الأعضاء على دعمها المتواصل وزيادة تمويلاتها، وأعربت عن الأمل في أن ينضم المزيد من البلدان إلى مجموعة من المانحين، وأن تزيد الجهات المانحة من القطاع الخاص مساهماتها في الهيئة زيادة كبيرة، وأن تصبح قاعدة التمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ.

١١ - وردا على هذه الكلمات الافتتاحية، أعرب الحاضرون بالإجماع عن إشادتهم القوية للنتائج المحرزة، مشيرين إلى أن الهيئة حققت في عام ٢٠١٣ أعلى معدل لإنجاز البرامج منذ إنشائها. وأثنى العديد من المتكلمين خصيصا على الإنجازات التي حققتها الهيئة في الاضطلاع بدورها في وضع المعايير والتنسيق والعمليات. وهنأت الدول الأعضاء رئيسة الهيئة على قيادتها والعاملين معها على تفانيهم. وأعرب البعض عن تقديرهم للجهود المبذولة من أجل تبسيط عملية الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال التقرير عن الأنشطة التنفيذية، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣. وهنأت الوفود الهيئة على الجودة العالية لذلك التقرير، وشجعتها على مواصلة تطوير عملية الإبلاغ على هذا المنوال.

١٢ - وتناولت عدة وفود التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتطلعت إلى المستقبل مرحبة بمساهمة الهيئة في لجنة وضع المرأة؛ وبالجهود التي تبذلها من أجل زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين في المنتديات الحكومية الدولية الأخرى؛ وبتعاونها مع مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن، لا سيما في وضع الإطار المعياري بشأن المرأة والسلام والأمن؛ ومساهمتها في استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين وفي الأعمال التحضيرية لإحياء الذكرى السنوية العشرين لوضعه.

١٣ - وأثنى أحد الوفود على الهيئة لما بذلته من جهود في دعم اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة (قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٧ باء) التي تعترف صراحة بأن الاتجار

غير المشروع بالأسلحة يمكن أن يؤدي إلى العنف الجنساني أو العنف ضد النساء والأطفال. ودعا وفد آخر في كلمته الهيئة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة المشاركة المجدية للمرأة في إصلاح النظم الأمنية، وإشراك التنظيمات النسائية في عمليات السلام الرسمية، بما في ذلك تصميم المشاريع وتنفيذها لمنع نشوب النزاعات وحلها.

١٤ - وأثنى بعض الوفود على الهيئة لعملها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك على دورها في مجال الدعوة، وفي تأمين توافق الآراء على نطاق واسع لدعم وضع هدف قائم بذاته فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولكنها نبهت إلى ضرورة استمرار الجهود المتضافرة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني فعليا في جميع جوانب الإطار.

١٥ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن توافر البيانات والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين أمر لا غنى عنه لرصد التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك أشار الوفد إلى أهمية النظر في مجموعة المؤشرات المتفق عليها بصورة مناسبة خلال المناقشات بشأن الأهداف والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين، من أجل وضع إطار إنمائي جديد. ورحب الحاضرون بالجهود المستمرة للهيئة من أجل جمع وتحليل ونشر بيانات تراعي الفوارق بين الجنسين. وتعهد أحد الوفود بمساعدة الهيئة على وضع نُهج لتجربة مجموعة المؤشرات الجنسانية وتطبيقها على الصعيد القطري.

١٦ - وفيما يتعلق بالدور البرنامجي للهيئة، نوهت الوفود مع التقدير بالنتائج المحققة في جميع مجالات التركيز الخمسة، مشيرة إلى أن معظم الأهداف تم إنجازها أو تجاوزها.

١٧ - وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى مواصلة التركيز على أضعف الفئات، مثل نساء الشعوب الأصلية. واعترفت وفود أخرى بما توليه الهيئة من أهمية متزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، بما في ذلك محاكاة أفضل الممارسات والمبادرات الناجحة.

١٨ - وشددت وفود أخرى على أهمية التعليم بالنسبة لتمكين الفتيات. وأعرب أحد الوفود عن موافقته على نهج الهيئة المتمثل في عدم التصريح بتفاصيل متعلقة بمجال التعليم في إطار الخطة الاستراتيجية، وذلك سعيا لتجنب الازدواجية في الجهود مع الكيانات الأخرى. غير أن الحاضرين شددوا على أن التعليم أقوى أداة لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة والنهوض بها. وأوصى متكلم آخر بأن تتعاون الهيئة مع شركاء متخصصين في مجال التعليم، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي، والشراكة العالمية من أجل التعليم. وأكد وفد آخر أهمية التصدي للقوالب النمطية الجنسانية، وتعزيز حملات توعية النساء والفتيات أنفسهن، من بين

أنشطة أخرى. وكرر أحد المتكلمين تأكيد ضرورة تركيز الهيئة على تعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر في البلدان النامية. وشُجعت المكاتب القطرية للهيئة على التشاور بشكل وثيق مع البلدان المضيفة من أجل تحديد الأولويات بما يتمشى مع خطط التنمية الوطنية.

١٩ - وأشارت الوفود إلى الولاية الفريدة للهيئة في مجال تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وإلى النتائج الملموسة المحققة بالنسبة لجميع مؤشرات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقريبا، وشددت على الحاجة إلى مضاعفة الوكالات والصناديق والبرامج جهودها واستثماراتها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحثت بعض الوفود الهيئة على كفالة إعطاء ممثليها الإقليميين والقطريين مركزا ومكانة في المنظمة يخولان لهم سلطة الدخول في حوار مع السلطات الوطنية ويمكنانهم من العمل بفعالية وعلى قدم المساواة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - وفيما أشادت الدول الأعضاء بالهيئة لما حققته من إنجازات على الرغم من ضائقتها المالية، فقد دعتها إلى توسيع قاعدة مانحيها، لا سيما بالنظر إلى اعتمادها على عدد محدود من المانحين. وحث بعض الوفود البعض الآخر على المساهمة في الهيئة على مستوى يتناسب مع التزامها السياسي والولاية الطموحة التي أسندتها للهيئة بصورة جماعية.

٢١ - وحث أحد الوفود الهيئة على مواصلة إقامة شراكات مع اللجان الوطنية المخصصة لهذا الغرض، مؤكدة أن تلك اللجان تنطوي على إمكانات للاضطلاع بدور أداة قيمة لجمع الأموال وإقامة الصلات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٢ - وتوجه كل من رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونائبي المديرة التنفيذية/الأمينين العامين المساعدين بالشكر إلى الدول الأعضاء على ما أدلت به من تعليقات بناءة وما أسدته من مشورة وما لهجت به من عبارات الدعم. وفيما يتعلق بالاستجابة التنفيذية، أشار فريق الإدارة إلى التعليقات بشأن الحاجة إلى تعزيز التركيز على فئات النساء الأضعف. وتردد من خلال الأجوبة صدى أهمية التعليم، وتناول المتكلمون توثيق التعاون مع اليونسكو من أجل معالجة القوالب النمطية الجنسانية وغيرها من المسائل في النظم التعليمية، وأُبرزت فائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم حقوق المرأة. واتفق أعضاء الفريق على أهمية التعاون مع مجلس الأمن، وشددوا على الدور الحاسم لتعبئة الموارد في معالجة ما تعانيه الهيئة من نقص في التمويل، وشجعوا جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مساعي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثالثا – التقييم

٢٣ – عرض رئيس مكتب التقييم في الهيئة التقييم المشترك للبرامج المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن التقييم أتاح الفرصة للمرة الأولى للجمع بين مكاتب التقييم للهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق التقييم التابع لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية، في شراكة مع حكومتي إسبانيا والنرويج، من أجل تقييم البرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وللمرة الأولى أيضا ضمت إدارات الكيانات الأربع للأمم المتحدة قواها من أجل صوغ استجابة إدارية مشتركة والالتزام بتنفيذها. وكذلك عمل مديرو مكاتب التقييم المعنية معا لعرض النتائج والتوصيات الرئيسية خلال اجتماع مشترك غير رسمي للمجالس التنفيذية ذات الصلة عُقد قبل الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للهيئة[(١)].

٢٤ – وعرض رئيس مكتب التقييم بعض النتائج والاستنتاجات الرئيسية. وأُوصي بأن تكون البرامج الجنسانية المشتركة خيارا استراتيجيا بدلا من أن تكون خيارا تحوطيا. وطُرح سؤال أساسي يتعلق بما إذا كانت طريقة البرنامج الجنساني المشترك هي الأنسب في سياق محدد، أو إذا كانت ثمة طرائق وأشكال أخرى للتعاون أكثر ملاءمة في أحوال وأوقات معينة، وقد لا تتسم بطابع تعاوني أقل. ومن ضمن الاعتبارات الأخرى النظر فيما إذا كان تحسين القاعدة التحليلية لعملية التصميم وشموليتها من شأنه أن يزيد جدوى البرامج الجنسانية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك تدعو الحاجة إلى إنشاء آليات للاتساق ورفع الحواجز أمام الكفاءة (وأغلبيتها ذات طابع مؤسسي)، كما تدعو الحاجة في نفس الوقت إلى تعزيز السيطرة والمساءلة.

٢٥ – وقد أسفر التقييم عن أربع توصيات شاملة. التوصية الأولى تدعو كيانات الأمم المتحدة إلى كفالة وجود أساس منطقي استراتيجي واضح للبرامج الجنسانية المشتركة، وإلى وضع تصاميم ذات جذور قطرية في مجال فعالية التنمية؛ ووُجهت التوصية الثانية إلى الحكومات المضيفة، ودعتها إلى كفالة السيطرة التامة على البرامج الجنسانية المشتركة والمساءلة عنها؛ ووُجهت توصية ثالثة إلى البلدان المانحة تدعوها إلى أن تُرفق مطالب الصرامة وتحقيق النتائج بتوجيهات داعمة ونهج يركز على الشراكة؛ أما التوصية الرابعة فطلبت إلى

(١) عُممت الوثيقتان المعروضتان لغرض المناقشة بشأن التقييم وبشأن الزيارة الميدانية المشتركة، بوصفهما ورقتي غرفة اجتماع، ويمكن الاطلاع عليهما في العنوان الشبكي www.unwomen.org/lo/executive-board/documents/annual-session-2014.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقديم توجيهات أكثر تحديدا بشأن البرامج الجنسانية المشتركة، مع الدعوة في نفس الوقت إلى إجراء تغييرات شاملة.

٢٦ - وبعد العرض الذي قدمه رئيس مكتب التقييم، عرض الأمين العام المساعد/نائب المديرة التنفيذية لشؤون السياسات والبرامج الرد المشترك للإدارة على التقييم المشترك للبرامج المشتركة للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وأشادت الدول الأعضاء بالتقييم المشترك لما اتصف به من شمولية وشفافية. وأقرت بأن إدارة الهيئة وإدارات الكيانات الأخرى قدمت في ردودها تفاصيل عن الإجراءات الملموسة المتخذة لمتابعة توصيات التقييم، واعتبرت التوصيات مفيدة لكفالة تحسين النوعية والشمولية في مرحلة التصميم، وفي وضع نهج مشترك لإيضاح أدوار مختلف الكيانات المشاركة. غير أن الوفود نبهت إلى أن هذه الأدوار قد تختلف أيضا حسب الظروف السائدة. وأشارت إلى أن العمليات المشتركة من هذا القبيل قد تكون النهج الملائم في جميع السياقات، ولذا ينبغي تطبيقها على هذا الأساس.

٢٨ - وأكد أحد الوفود أهمية أن يسعى مكتب التقييم لتوسيع ومضاعفة تأثيره عن طريق التقييم المشترك وتنسيق جهود التقييم على نطاق المنظومة، نظرا للدور المركزي الذي تضطلع به الهيئة في تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحب المتكلم بمساعي المكتب لبناء قدرات الرصد والتقييم بصورة متواصلة ومنهجية، لا سيما على المستوى اللامركزي.

٢٩ - وشدد المتكلمون على الحاجة إلى المضي قدما في مواءمة إجراءات البرامج المشتركة بطريقة لا تعوق كفاءتها. وذكر أحد الوفود أن هذا التقييم يوفر أساسا ممتازا للتخطيط في المستقبل، واقترح استخدام نتائجه لإعداد مذكرة توجيهية، لا لوضع البرامج المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين فحسب، بل وكذلك لوضع البرامج المشتركة عموما.

٣٠ - وعرض رئيس مكتب التقييم التقرير عن مهمة التقييم في الهيئة (UNW/2014/3)، وخطة التقييم المؤسسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأوضح أنه على الرغم من حسن إدارة مهمة التقييم في الهيئة، فقد أنشئت لجنة استشارية للتقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمواصلة تعزيز استقلال هذه المهمة ومصداقيتها وجدواها. وأضاف أن أعضاء اللجنة قادة يحظون بالاحترام في الأوساط العالمية المعنية بالتقييم، ويمثلون مناطق جغرافية وخلفيات مؤسسية مختلفة. وقال إن اللجنة قيَّمت في جلستها الأولى التقدم المحرز حتى الآن، وأثنت على مكتب التقييم لما قام به من أعمال تخطيط استراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك أجرت أيضا

تقييما للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وخطة التقييم المؤسسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأوصت بالموافقة على الخطتين.

٣١ - وأفاد بأن المكاتب اللامركزية تتولى إدارة الغالبية العظمى من عمليات التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يعكس الطابع اللامركزي للكيان. وذكر أنه رغم فائدة هذا الأمر في إيجاد أدلة أكثر ملاءمة للسياق الوطني، مما يجعل من المرجح أن يستخدمها واضعو السياسات على الصعيدين المحلي والوطني، فإنه يطرح أيضا تحديا فيما يتعلق بوفاء تلك التقييمات بالقواعد والمعايير المتفق عليها دوليا. وأعلن أن مكتب التقييم، في محاولة للتصدي لهذا التحدي، أرسى في عام ٢٠١٣ نظما وآليات لتعزيز الأساس اللامركزي الذي تستند إليه مهمة التقييم.

٣٢ - ورغم الإشارة إلى ضرورة إدخال تحسينات في مجالات معينة، ارتئي أن وظيفة التقييم لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة قوية، حسب ما تشهد به مؤشرات الأداء الرئيسية. وأفاد رئيس مكتب التقييم بأن المكتب قد ساهم بصورة استراتيجية في تعزيز القدرات المراعية للمنظور الجنساني سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، أو على الصعيد الوطني. وأوضح أنه، بالإضافة إلى إنشاء لجنة التقييم الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيجري في عام ٢٠١٤، سعيا إلى زيادة تعزيز وظيفة التقييم في الهيئة تنظيم استعراض للأقران يجريه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كما ستجري وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمات خارجية، وستقدم تقارير عن النتائج في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وأعربت الدول الأعضاء عن ترحيبها بالنتائج الإيجابية المتعلقة بمهمة التقييم، وأثنت على مكتب التقييم للنهج الذي يتبعه إزاء تقديم التقارير والذي يتسم بالانتظام والصراحة والمرونة. ورأت بعض الوفود أن الإدارة قد لا تحتاج بصفة خاصة في الوقت الراهن إلى أن تقدم ردا في هذا الصدد، وإن كان سيفيد أن تقدم شيئا من التعليقات في السنوات المقبلة. واقتُرح أيضا أن تتضمن التقارير المقبلة فرعا استهلاليا يركز على الدروس الشاملة والتحديات التي تواجه الكيان. وأشار المتكلمون إلى أن بوابة تقييم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال المساواة بين الجنسين من شأنها أن تكون مفيدة وأن تزيد من تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأكد رئيس مكتب التقييم أن بند جدول الأعمال المتعلق بالتقييم في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية لعام ٢٠١٤ سوف تشتمل على استعراض للتحاليل الخاصة بجميع التقييمات.

رابعا – اجتماع إعلان التبرعات

٣٤ – ذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في افتتاح اجتماع إعلان التبرعات، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد تلقت، بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣، تبرعات مجموعها ٢٧٥ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة عن عام ٢٠١٢ نسبتها ٢٢ في المائة. ودعت الدول الأعضاء إلى الاستفادة من هذا الزخم ومواصلة اتخاذ خطوات واسعة نحو توفير التمويل الكافي ووضع قاعدة موارد مناسبة، وذلك كي تتمكن الهيئة من إجراء المزيد من التحسينات الملموسة في حياة النساء على أرض الواقع، حيثما يكون لذلك أكبر الأثر.

٣٥ – وخلال اجتماع إعلان التبرعات، تعهدت ٤٤ دولة من الدول الأعضاء بمبلغ إجمالي قدره نحو ٢٢٩ مليون دولار من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشملت التبرعات المعلنة ٣٩ من الالتزامات المتعددة السنوات تجاه الموارد الأساسية وغير الأساسية للهيئة، وزيادة في تسعة من الالتزامات القائمة من سنوات سابقة (من أستراليا وإستونيا، والدانمرك، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وفييت نام، واليابان)، وثلاثة إعلانات من دول تتعهد بالتبرع للمرة الأولى (من الأردن، وبابوا غينيا الجديدة، وكرواتيا). وفيما يتعلق بسنة ٢٠١٤، تعهدت الدول الأعضاء بمبلغ قدره ١٣٦ مليون دولار لحساب الموارد الأساسية، ومبلغ قدره ٥٣ مليون دولار لحساب الموارد غير الأساسية. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير عرض عام لجميع التبرعات التي أعلن عنها في هذه الدورة.

٣٦ – وأشارت الدول الأعضاء إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها شريكا موثوقا به، وأثنت على التقدم الرائع الذي أحرزه الكيان والإنجازات الهامة التي حققها خلال العام الماضي. وأعربت من جديد الجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج، على حد سواء، عن التزامها الراسخ بتعزيز ما تقدمه من دعم إلى الهيئة، كما أعلنت عن التزامات إضافية توجب عليها السعي نحو زيادة التمويل من أجل ضمان التمويل الكافي والمستدام للهيئة في السنوات المقبلة.

خامسا – جلسة إحاطة خاصة: الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري

٣٧ – قدمت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بابوا غينيا الجديدة، ومديرة شعبة البرامج بالهيئة، لمحة عامة عن برنامج ”المدن الآمنة“ في بورت مورسبي، الذي تموله إسبانيا وأستراليا وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا، ويتوافر له تمويل أساسي من الهيئة ومن مؤسسة خاصة تقدم قدرا كبيرا من الدعم مجانا. وتشمل بعض أهداف البرامج المقررة في إطار المبادرة العالمية المسماة ”المدن الآمنة“، وهي مبادرة رائدة هدفها الرئيسي النهوض بنوعية حياة النساء والفتيات، زيادة شعور النساء والفتيات بالأمان؛ وزيادة تمكينهن من الوجهة الاقتصادية؛

وزيادة حرية التنقل المتاحة لهن واستخدامهن للأماكن العامة؛ وتحسين مستوى الصحة العامة؛ وخفض معدل حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٨ - وكان الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة في طليعة من قاموا بتوجيه الشكر للهيئة على العمل الذي تؤديه في بلده. وحذت وفود أخرى حذوه في الإعراب عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الكيان.

سادسا - مراجعة الحسابات

٣٩ - عرض مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (UNW/2014/4).

٤٠ - واشتملت تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بسبعة من المكاتب الميدانية على توصيات بلغ مجموعها ٧٠ توصية. وأشار المدير إلى أن الإدارة ينبغي أن تواصل التركيز على معالجة المجالات التي تقرر في إطار تقارير مراجعة الحسابات أنها مجالات عالية المخاطر. وكانت التوصيات الرئيسية ذات الأولوية العالية تتعلق بما يلي:

(أ) التوصيات العامة: الافتقار إلى سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والافتقار إلى سياسات وإجراءات لتوزيع الأنشطة على مختلف المكاتب، وغياب اتفاقات البلد المضيف؛

(ب) إدارة البرامج: أوجه القصور في تصميم المشاريع وتخطيطها وتنفيذها، والسلف المستحقة منذ فترة طويلة، وعدم كفاية الرقابة على الأنشطة البرنامجية؛

(ج) الشراكة وتعبئة الموارد: حالات التأخير في وضع استراتيجيات للتمويل وتعبئة الأموال؛

(د) إدارة المشاريع: عدم كفاية رصد المشاريع والرقابة عليها وعدم وجود إطار/خطة للرصد؛

(هـ) الشؤون المالية: عدم كفاية عمليات الإدارة المالية، وعدم سلامة إجراءات تخصيص المصروفات، وعدم تقديم مستندات داعمة كافية؛

(و) المشتريات: أوجه الضعف في عمليات الشراء وإدارة العقود؛

(ز) إدارة الأصول: عدم كفاية الرقابة على الأصول وإدارتها.

٤١ - وأُصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير سلوك الأمم المتحدة، وأرسيت بموجبه عمليات للإبلاغ والتحقيق داخل الهيئة. وازداد عدد الحالات التي جرى الإبلاغ عنها من حالتين في عام ٢٠١٢ إلى ١٨ حالة في عام ٢٠١٣، وكانت تلك الحالات تتعلق بأمور من بينها ادعاءات بإساءة استعمال السلطة وإساءة استخدام موارد الهيئة وغش في المشتريات.

٤٢ - وتشير النتائج التي استشفت من عمليات مراجعة الحسابات إلى أن الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر التي خضعت للمراجعة كانت مستقرة وتعمل بشكل جيد على وجه العموم غير أنها تحتاج إلى تحسين. وكان العمل جاريا على تنفيذ التوصيات المقدمة إلى الإدارة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاضطلاع بولايتها.

٤٣ - وعرض التقرير السنوي الثاني للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2014/4/Add.1). وأعربت اللجنة عن تأييدها لمواصلة تعزيز عمليات الرقابة والمساءلة الداخلية في الهيئة. وفي أعقاب المداخلات التي قدمت بشأن مسائل مراجعة الحسابات، قدم نائب المدير، ورئيس العمليات في شعبة التنظيم والإدارة، إحاطة للمجلس التنفيذي بشأن إجراءات الاستجابة التي اتخذها الإدارة في هذا الصدد.

٤٤ - وأعربت الدول الأعضاء التي أخذت الكلمة عن استحسانها للتقارير، وشددت على وضوح تلك التقارير وسهولة الاطلاع عليها. وأثنت الوفود على الطريقة المنهجية التي اتبعت في التطرق للمسائل ومعالجتها. وطلب أحد الوفود عرض التقارير السنوية لمجلس مراجعي الحسابات على المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ورأى متكلمون آخرون أنه ينبغي للكيان أن يلتمس خيارات بديلة لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشير إلى أن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية يشكل إطارا مناسبا للنظر في هذا الخيار. وأبدى أحد الوفود اهتماما بأن تتضمن التقارير المقبلة تحليلا بشأن كيفية تنفيذ الكيان لأعماله في المجالات المختلفة لولايته العامة.

٤٥ - وردا على التعليقات التي أدلى بها الحضور بشأن زيادة البحث والمناقشات فيما يتعلق بإحداث وحدة داخلية لمراجعة الحسابات خاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشار فريق الإدارة إلى الموارد اللازمة وطمأن الدول الأعضاء إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستواصل حوارها مع الدول الأعضاء للتيقن من أفضل صياغة منهجية لهيكل مراجعة الحسابات الذي تعتمده. وأكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجددا خضوعها للمساءلة القوية عن جميع المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

سابعا – التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية

٤٦ – قدم رئيس المجلس التنفيذي تقريرا عن الزيارة الميدانية المشتركة لعام ٢٠١٤ إلى بنما والسلفادور، التي اضطلع خلالها بدور رئيس الفريق الذي ضم المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك في الفترة من ٢٣ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكانت هذه الزيارة أول زيارة من نوعها إلى أمريكا اللاتينية في فترة تزيد عن عشر سنوات.

٤٧ – وعلى النحو المبين في التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة، تمثل الغرض منها في تعزيز فهم أعضاء المجالس التنفيذية لدور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بوجه عام ودور كل منظمة من المنظمات المعنية في المنطقة. وقُدمت إحاطة إلى الوفد بشأن مهام فريق الأمم المتحدة الإقليمي، الذي يتخذ من بنما مقرا له، في دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات الوطنية في المنطقة. ولوحظ أن السلفادور هي ثاني بلد في المنطقة ينفذ منهج ''توحيد الأداء''.

٤٨ – وفي سياق عرض التقرير عن الزيارة، أعرب رئيس الفريق عن امتنان الوفد لأمانة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنسيق الزيارة الميدانية المشتركة لعام ٢٠١٤، وللفريق القطري للسلفادور والفريق الإقليمي في بنما، وللأفرقة الإقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تنظيم الزيارة بطريقة مهنية وفعالة جدا، وعلى الترحيب الحار الذي أبدته هذه الجهات والإيضاحات القيّمة التي قدمتها عن عملها. وأعرب الوفد عن امتنانه لجميع الجهات المعنية على مستوى المجتمعات المحلية التي استثمرت جهدا ووقتا كبيرين لاستضافة الوفد وإنجاح الزيارة بشكل باهر.

٤٩ – وقدمت فاندا بغناتو، وزيرة الإدماج الاجتماعي في السلفادور أحد المشاريع التي زارها الوفد، وهو مراكز ''مدينة المرأة'' (Ciudad Mujer). ويهدف هذا النموذج إلى تقديم خدمات متعددة إلى المرأة في نفس الموقع، اعتمادا على الخدمات القائمة، والحد من التكاليف التي تتكبدها المستفيدات عند استخدام الخدمات العامة التي تنتشر عادة على مساحة كبيرة وتكون بعيدة بعضها عن بعض في كثير من الأحيان. ويتيح هذا النهج المتكامل لمراكز مدينة المرأة توفير طائفة من الخدمات التي يمكن تكييفها لتناسب النساء المستفيدات من المراكز. وتشمل مجالات التركيز التصدي للعنف الجنساني؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي؛ والتعليم والتدريب؛ وتقديم المشورة القانونية؛ ومساعدة النساء في مسائل الصحة الجنسية والإنجابية ورعاية الأطفال.

٥٠ - وشكرت الوفود الفريق على الجهود التي بذلها في إعداد التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة، الذي تضمن توصيات واستنتاجات يمكن أن تساعد على إثراء الأعمال المقبلة للكيانات المشاركة.

٥١ - وعلاوة على ذلك، أعربت الوفود عن تقديرها لحضور وزيرة الإدماج الاجتماعي في السلفادور الاجتماع، وقالت إنها تأمل في أن يجري تقاسم أفضل الممارسات وتجارب النجاح النموذجية المستخلصة من مشروع ''مدينة المرأة'' خارج نطاق المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتكرارها في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

ثامنا - مسائل أخرى

أساليب العمل

٥٢ - قدم أحد الوفود مقترحات بهدف تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي، على النحو التالي:

(أ) ينبغي تخصيص وقت كاف لإفساح المجال أمام مشاركة الدول الأعضاء بشكل كامل في المفاوضات المتعلقة بمشاريع القرارات قبل اعتمادها رسميا؛

(ب) ينبغي أن تتاح للدول الأعضاء نسخ مستكملة من مشاريع القرارات في الشكلين الإلكتروني والورقي طوال عملية المفاوضات؛

(ج) ينبغي أن تتاح في غرفة الاجتماعات كمية محدودة من الوثائق الرسمية، في شكل مطبوع، للاستعانة بها كمراجع بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، رغم أن دورات المجلس التنفيذي تعتمد نظام الخدمات الموفِّرة للورق.

المرفق الأول

المقررات المتخذة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

٢/٢١٤

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية التي جرى الاضطلاع بها في عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية التي جرى الاضطلاع بها في عام ٢٠١٣[(١)]؛

٢ - يرحب بالإنجازات المحققة في تنفيذ أول خطة استراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، على النحو الوارد في التقرير؛

٣ - يثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوجيه تركيز أقوى إلى النتائج في التقرير، ويشجع كذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحسين إبلاغها عن النتائج، بما في ذلك طرح أفكارها بشأن الدروس المستفادة، في التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥؛

٤ - يحيط علماً بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإدراج ولايات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[(٢)] في عملها؛

٥ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في اجتماع غير رسمي يعقد خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤، مخططا عاما لشكل التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وللمعلومات التي ستقدم فيه؛

---

(١) UNW/2014/2.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

٦ - يحيط علما مع القلق باستمرار الفجوة في التمويل، ويحث جميع البلدان التي يمكنها زيادة تبرعاتها على أن تفعل ذلك، خصوصا للموارد الأساسية، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في عملها من أجل ضمان التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧[٣]؛

٧ - يقرر أن يحيل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣/٢٠١٤

التقرير عن مهمة التقييم لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٣[٤]، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٤[٥]؛

٢ - يرحب بالجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التعزيز المنهجي لمهمة التقييم والتقدم المحرز فيه؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة جهود تقييم المسائل الجنسانية على نطاق المنظومة، والمشاركة النشطة للهيئة في التقييمات المشتركة، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تقديم تقارير التقييم المشتركة وردود الإدارة على التقييمات المشتركة إلى المجلس التنفيذي؛

٤ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تعزيز قدرات التقييم الخاصة بها وتكريس الموارد البشرية والمالية الكافية لمكتب التقييم ولمهمة التقييم عموما؛

---

(٣) UNW/2013/6.

(٤) UNW/2014/3.

(٥) المرجع نفسه، الفرع خامسا.

٥ - يشدد على أنه ينبغي تعزيز ملكية وقيادة البلدان المستفيدة من البرامج لتقييم جميع أشكال المساعدة، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل، بالتعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بذل جهودها من أجل تيسير بناء قدرات التقييم الوطنية، حسب الاقتضاء؛

٦ - يثني على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز الشراكات المبتكرة من أجل تنمية قدرات التقييم الوطنية؛

٧ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدرج بندا مستقلا يتعلق بأنشطة التقييم في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥.

٨ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تكثيف استخدام ردود الإدارة على التقييمات والدروس المستفادة من التقييمات؛

٩ - يطلب إلى مكتب التقييم المستقل أن يواصل جهود التقييم الجنساني على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الشراكات المبتكرة.

٤/٢٠١٤
التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٦]؛

٢ - يعرب عن دعمه المستمر لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات[٧]؛

٣ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وردود الإدارة عليه[٨]؛

---

(٦) UNW/2014/4.

(٧) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٨) UNW/2014/4/Add.1.

٤ - ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ التوصيات التي لم يُبتّ فيها من تقارير سابقة، ويشجع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ في حينه، وعلى أتم وأكمل وجه، وبصورة مطردة جميع التوصيات التي لم يبت فيها والتوصيات الجديدة المتعلقة بمراجعة الحسابات؛

٥ - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استكمال هيكلها الإقليمي واللامركزية التنظيمية إلى جانب ضوابط فعالة في مجال الرقابة في كامل المنظمة والتدريب الشامل الضروري للوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الإدارية وإدارة المخاطر، حسب الاقتضاء؛

٦ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدرج بندا مستقلا يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥؛

٧ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية، التقرير السنوي لمجلس مراجعي الحسابات؛

٨ - يطلب كذلك إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدرج في التقارير المقبلة معلومات عن عدد وطبيعة ونتائج التحقيقات التي يقوم بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

المرفق الثاني

التبرعات المعلنة الواردة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

الدولة العضو	العملة	التبرعات للموارد الأساسية (بالآلاف)	السنة/الفترة
أندورا	يورو	٥٠	٢٠١٤
أرمينيا	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٤-٢٠١٧
أستراليا	دولار أسترالي	١٦ ٢٠٠	٢٠١٤-٢٠١٥
النمسا	يورو	٢٥٠	٢٠١٤
جزر البهاما	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٤-٢٠١٥
بنغلاديش	بدولارات الولايات المتحدة	١٠,٥	٢٠١٤
بلجيكا	يورو	١٠ ١٥٠	٢٠١٤-٢٠١٥
بوركينا فاسو	بدولارات الولايات المتحدة	٢	٢٠١٤-٢٠١٥
شيلي	بدولارات الولايات المتحدة	١٠٠	سنويا
كوستاريكا	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٤
الدانمرك	بدولارات الولايات المتحدة	١٠ ٠٠٠	٢٠١٤
الجمهورية الدومينيكية	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٤-٢٠١٥
السلفادور	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٤
إستونيا	يورو	١٢٠	٢٠١٤-٢٠١٥
فيجي	دولار فيجي	١٠	٢٠١٤
فنلندا	بدولارات الولايات المتحدة	٢٧ ٢٠٠	٢٠١٤
فرنسا	يورو	٤٠٠	٢٠١٤
جورجيا	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٤
غرينادا	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٤
أيسلندا	بدولارات الولايات المتحدة	٦٨١	٢٠١٤
الهند	بدولارات الولايات المتحدة	٢ ٠٠٠	٢٠١٤-٢٠١٥
أيرلندا	يورو	١ ٥٠٠	٢٠١٤
إيطاليا	يورو	١ ٠٠٠	٢٠١٤
اليابان	بدولارات الولايات المتحدة	٤ ٣٣٦	٢٠١٤
الكويت	بدولارات الولايات المتحدة	٢٠٠	٢٠١٤-٢٠١٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٤
ليختنشتاين	بدولارات الولايات المتحدة	٧٨	٢٠١٤
لكسمبرغ	يورو	١ ٣٩٠	٢٠١٤

الدولة العضو	العملة	التبرعات للموارد الأساسية (بالآلاف)	السنة/الفترة
جزر الملديف	بدولارات الولايات المتحدة	٤	٢٠١٤-٢٠١٧
هولندا	بدولارات الولايات المتحدة	٥ ٢٠٠	٢٠١٤
النرويج	بدولارات الولايات المتحدة	١٥ ٩٠٠	٢٠١٤
بابوا غينيا الجديدة	بدولارات الولايات المتحدة	٥	٢٠١٤
جمهورية كوريا	بدولارات الولايات المتحدة	٤ ٧٠٠	٢٠١٤
رومانيا	بدولارات الولايات المتحدة	١٥	٢٠١٤
سورينام	بدولارات الولايات المتحدة	٦	٢٠١٤
السويد	بدولارات الولايات المتحدة	١١ ٠٠٠	٢٠١٤
سويسرا	بدولارات الولايات المتحدة	١٥ ٥٠٠	٢٠١٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	جنيه إسترليني	٢٥ ٠٠٠	٢٠١٤-٢٠١٥
الإمارات العربية المتحدة	بدولارات الولايات المتحدة	٥ ٠٠٠	٢٠١٤-٢٠١٦
أوروغواي	بدولارات الولايات المتحدة	٣	٢٠١٤
فييت نام	بدولارات الولايات المتحدة	٢١	٢٠١٤-٢٠١٦

ملاحظة: بالإضافة إلى الدول الأعضاء المذكورة أعلاه، قدمت أيضا كل من باراغواي، وبولندا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، تعهدات للموارد الأساسية، سيتم تأكيد تفاصيلها لاحقا.

التبرعات المعلنة للموارد غير الأساسية

الدولة العضو	العملة	التبرع (بالآلاف)	السنة/الفترة
بلجيكا	يورو	٣ ٠٠٠	٢٠١٤-٢٠١٦
إستونيا	يورو	٣٠	٢٠١٥
الدانمرك	بدولارات الولايات المتحدة	١٠ ٠٠٠	٢٠١٤
اليابان	بدولارات الولايات المتحدة	٥ ٨٥٥	٢٠١٤
لكسمبرغ	بدولارات الولايات المتحدة	٢٨٠	٢٠١٣-٢٠١٦
هولندا	بدولارات الولايات المتحدة	٤٠٠	٢٠١٤
السويد	بدولارات الولايات المتحدة	٢١	٢٠١٤
سويسرا	بدولارات الولايات المتحدة	٦٥٠	٢٠١٤-٢٠١٦

التبرعات المعلنة لصندوق المساواة بين الجنسين

الدولة العضو	العملة	التبرع (بالآلاف)	السنة/الفترة
اليابان	بدولارات الولايات المتحدة	١ ٠٠٥	٢٠١٤
ليختنشتاين	بدولارات الولايات المتحدة	١١	٢٠١٤
سويسرا	بدولارات الولايات المتحدة	٩ ٩٠٠	٢٠١٤-٢٠٢٢

التبرعات المعلنة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

الدولة العضو	العملة	التبرع (بالآلاف)	السنة/الفترة
هولندا	بدولارات الولايات المتحدة	٢ ٦٠٠	٢٠١٤
سويسرا	بدولارات الولايات المتحدة	١ ٦٠٠	٢٠١٥-٢٠١٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	جنيه إسترليني	٤ ٢٥٠	٢٠١٤